قصة انهيار آل مبارك

الفصل الرابع

التسلسل التاريخي
لأحداث الثورة

obeikan.com

obeikan.com

السبت ١٥ يناير:

أصدرت حركة شباب ٦ أبريل بياناً دعت فيه الشعب المصري إلى عمل وقفة احتجاجية يوم ٢٥ يناير أمام وزارة الداخلية بالتزامن مع احتفالات عيد الشرطة المصرية، وذلك لإعلان رفضها لممارسات وزارة الداخلية مع الناشطين السياسيين مستشهدة بانتهاكات انتخابات الشعب الماضية واعتقالها للشباب من النشطاء، موضحين أن الشرطة تناست دورها الحقيقي المعنى بحماية أمن وكرامة المواطنين والتجأت إلى سياسة التعذيب والقهر، هذا وبخلاف تقصيرها في تفجيرات كنيسة القديسين بالإسكندرية – والتي تم اكتشاف أن جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية هو المخطط والمنفذ لهذا التفجير-.

الاثنين ١٧ يناير:

وفي رد فعل على البيان الذي أصدرته حركة ٦ أبريل، دعا مؤيدو الرئيس مبارك في الانتخابات الرئاسية إلى تحديد يوم ٢٥ يناير يوماً للوفاء والولاء للرئيس مبارك.ويقوم الداعيين لهذا اليوم بتعليق لافتات وصوراً للرئيس مبارك في شوارع القاهرة وكذلك دعوا كل مؤيدو مبارك في مختلف المحافظات إلى نشر صوراً وبوسترات للرئيس مبارك (هذا على اعتبار أن الشعب المصري لا يعرف صورة مبارك- وتناسوا أن الشعب المصري يصطبحون يومياً على صورته سواء أكانت في الصحف القومية أم في جميع المصالح الحكومية). وقام القائمون على حملات تأييد جمال مبارك الأمين العام المساعد وأمين السياسات بالحزب الوطني، للانتخابات الرئاسية ٢٠١١، أطلقوا حملة جديدة على الموقع الاجتماعي «الفيس بوك» لتأييد الرئيس مبارك مرشحا للانتخابات الرئاسية، تحمل شعار« مبارك أمان لمصر».

الأربعاء ١٩ يناير:

أعلن الإخوان المسلمين أنهم لن يشاركوا في مظاهرات ٢٥ يناير. فقد أعلنت جماعة الإخوان المسلمين في بيان لها يوم الأربعاء أن لها ١٠ مطالب لدى الحكومة وذلك لتحقيق الإصلاح في مختلف المجالات وضمان استقرار الأوضاع، وتجنب حدوث ثورة شعبية التي وصفتها أنها ستكون أكثر ضراوة وأوسع أثرا مما حدث في تونس.

وتلخصت المطالب في التالي:

أولاً: إلغاء حالة الطوارئ.

ثانياً: حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات نزيهة لتكوين مجلس جديد.

ثالثاً: إجراء تعديلات دستورية للمواد ٧٦، ٧٧، ٨٨ و ١٧٩، وحرية تكوين الأحزاب السياسية.

رابعاً: العمل السريع على حل مشكلات المواطنين الحرجة كبداية لمسيرة إصلاح اقتصادي حقيقي يحقق العدالة الاجتماعية بتوفير السلع الضرورية والدواء وإصلاح منظومة التعليم والصحة، خاصة مع إمكانية توفر الموازنات اللازمة.

خامساً: وقف ضخ الغاز المصدر للصهاينة وإعادة النظر في سعره وتصديره إلى دول أخرى.

سادساً: إعادة النظر في أسعار الأراضي التي تم تخصيصها لبعض رجال الأعمال وللفاسدين وسدنة النظام وهذه تقدر بمئات المليارات وبيع ما لم يستخدم منها بالمزاد العلني لصالح الشعب.

سابعاً: الإفراج عن المعتقلين السياسيين وعن كل الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن من محاكم استثنائية غير مختصة بمحاكمة المدنيين كمحاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية.

ثامناً: حرية تكوين الأحزاب السياسية بمجرد الإخطار وإلغاء القيود على إصدار الصحف وعلى كل وسائل الإعلام.

تاسعاً: محاكمة المفسدين الذين تضخمت ثرواتهم بصورة غير طبيعية خلال السنوات الماضية.

عاشراً: وقف تدخل الأمن في كل الشئون الداخلية في الجامعات والمدارس والنقابات والأوقاف والجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية.

وقال بيان الجماعة الصادر عقب اجتماع مكتب الإرشاد: ما حدث في تونس يمثل

حجر زاوية بالنسبة للحال الذي تعيشه شعوب المنطقة العربية والعالم الإسلامي، فلقد انتفض الشعب التونسي ضد الظلم وسطوة الحكم وأسرة الحاكم وحاشيته الذي استمر حوالي ربع قرن من الزمان، وما حدث يمثل الشرعية الشعبية، التي هي فوق الشرعية الدستورية، ورسالة إلى كل الشعوب المقهورة والصابرة بأن الشعوب يمكن أن تفعل الكثير، وإلى الحكام الظالمين والأنظمة المستبدة أنهم ليسوا في مأمن. وفي أول تعليق لها على حالات الانتحار حرقا، قالت الجماعة في رسالتها الإعلامية، الخميس إن: إقدام بعض المصريين على الانتحار خلال الأيام الماضية، رغم ما فيه من حرمة شرعية، كان احتجاجا على الممارسات الحكومية الخاطئة، خاصة في ظل ما يشعر به الشعب، من مرارة تزوير إرادته في الانتخابات أضافت الجماعة، في رسالتها: أن القرارات التي اتخذتها عدة حكومات عربية وإسلامية، بتخفيض الأسعار ووقف زيادة أسعار السلع والخدمات الأساسية، وراءها رغبتها في امتصاص غضب الشعوب كما حدث في مصر والجزائر والأردن والكويت وغيره من الدول العربية، وهي مسكنات انتهت صلاحيتها لدى الشعوب. وطالبت الجماعة، الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية بالاستجابة لمطالب شعوبها بإطلاق الحريات واحترام إرادتها ومحاربة الفساد، الذي قالت إنه تفشي في كل هذه الأنظمة والحكومات العربية. وعن «ثورة الغضب» المقررة يوم ٢٥ يناير الجاري أكد الدكتور عصام العريان المتحدث الإعلامي لجماعة الإخوان المسلمين:أن الإخوان لن تشارك في مظاهرة ٢٥ يناير التي دعت إليها حركة ٦ إبريل حيث أن الدعوة لتلك المظاهرة دعوة عامة خارجة من الفضاء الإلكتروني وبالتالي فهي موجهة لكل مواطن في هذا المجتمع وحيث أن أفراد الإخوان جزء من الشارع المصري ولهم حق المشاركة من عدمه وفق ما يتراءى لهم.

الجمعة ٢١ يناير:

قامت شرطة الإسكندرية بحملة اعتقالات تم القبض على أثرها على ثلاثة من حركة ٦ أبريل أثناء توزيعهم دعوات على المارة بعمل تظاهرة في ميدان الساعة يوم ٢٥ يناير، ويعد هؤلاء أول من تم القبض عليهم بسبب المظاهرات المقررة يوم ٢٥ يناير.

- رفضت الكنيسة المعمدانية في تصريح لها على لسان الدكتور القس بطرس فلتاؤوس رئيس الطائفة المعمدانية أن الكنيسة ترفض المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير

التي تدعو إليها بعض الحركات السياسية، مضيفاً أننا نطالب بالإصلاح في كافة الأمور الاقتصادية وإيجاد حلول لمشاكل المواطن المصري بشكل عام وسرعة إصدار القانون الموحد لدور العبادة، وذلك بالطرق الشرعية، وليس بإشاعة الفوضى التي تخالف تعاليم الكتاب المقدس. وأضاف إلى أن الأقباط لديهم فكر مسيحي تابع للكتاب المقدس الذي يقول: «صلوا من أجل الرؤساء والسلاطين لكي نعيش حياة هادئة مطمئنة»، فالكتاب المقدس يطالب بعدم مقاومة السلطات، وأن تلك المطالب التي تدعو لإعلان يوم الغضب يوم ٢٥ يناير مجموعة تحاول تهديد الوطن بأفعال تأتى من فكر خارجي، موضحاً أن مصر بلدنا كلنا وعلينا أن نحافظ عليها، مشيراً إلى أن كنائسنا لا تتدخل في الأمور السياسية، بل الكنيسة لها دور روحي وليس لنا هدفاً سياسياً ونحن نصلى أن تكون مصر أفضل بلد في العالم.

- صدر بيان موحد لـ ١٧ حركة وحزب وهم: الجبهة والغد وكفاية والكرامة والعمل والاشتراكيون الثوريون و تيار التجديد الاشتراكي ومركز آفاق اشتراكية والحركة الشعبية الديمقراطية للتغيير «حشد» وشباب من أجل العدالة والحرية «هنغير» والجبهة الحرة للتغيير السلمي والجمعية الوطنية للتغيير ومصريات مع التغيير ورابطة البرادعى للتغيير ورابطة العرب الوحدويين الناصريين «القطر المصري»يدعون فيه كافة المواطنين المصريين للمشاركة في التظاهرات المقررة يوم ٢٥ يناير -والتي دعت إليها صفحة«كلنا خالد سعيد» بالتعاون مع حركة ٦ أبريل- والاحتجاج والتظاهر ضد الفقر والغلاء والفساد وممارسات التعذيب من جانب أجهزة الشرطة ضد المواطنين والمطالبة بالحد الأدنى للأجور ١٢٠٠ جنيه، و ربط الأسعار بالأجور، و تحقيق العدل الاجتماعي، وإقامة دولة مدنية بجانب حقوق التعليم، والعلاج والسكن، وانتخابات حرة سليمة.

- دعت الجمعية الوطنية للتغيير بنقابة المحامين جميع محامى مصر، إلى التواجد يوم الثلاثاء ٢٥ يناير مع المتظاهرين من كل القوى الوطنية في كل مكان بمصر، والمشاركة في الاحتجاج السلمي ضد الظلم والفساد، وأعلن المحامون استعدادهم لتقديم المساعدات القانونية في أقسام الشرطة والنيابات والمحاكم للمتظاهرين والتواجد معهم

أثناء التحقيقات التي تجرى معهم، وتم نشر أرقام تليفونات محامين متطوعين عبر صفحة «كلنا خالد سعيد»و «الجمعية الوطنية للتغيير» وأصدرت الجمعية بياناً بنقابة المحامين توعي فيه المواطنين بالقوانين والمواثيق الدولية والتي تنص على حقهم في التظاهر السلمي وحقهم في التعبير عن الرأي.

- قام ضابط الشرطة السابق العقيد عمر عفيفي [1] وصاحب كتاب «علشان ماتنضربش على قفاك» بنشر بعض النصائح عبر صفحته الرئيسية على الفيس بوك من خلال تسجيل فيديو له والذي ذكر فيه: «أن مظاهرتنا سلمية شعبية لأن دى بلدنا ولازم نحافظ عليها وأي شخص يقوم بأعمال تخريبية يبقى بلطجى مدسوس ليس له علاقة بنا»، «سيبكم من شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان يجب أن تصب شعاراتنا على احتياجات الناس كالفقر والبطالة والتعذيب فقط» ،«لا نريد مصادمات مع الأمن لكن إذا تعرض لأي منا هندافع عنه»، ونصح المتظاهرين بحمل زجاجة مياه معدنية كبيرة وعلم مصر وارتداء حذاء من الكاوتش وارتداء الملابس الثقيلة مع حمل منديل من القماش والسندوتشات، وعدم رفع شعارات دينية، وأشار إلى أن كافة المظاهرات يجب أن تنطلق باتجاه الأزقة بالمناطق الشعبية بعيدا عن الميادين التي يستطيع الأمن تطويقها، وحددها بـ ١٠٠ تظاهرة في القاهرة والجيزة و٢٠ بالإسكندرية بخلاف باقي محافظات مصر.

- نظم عدد من شباب الدلتا وقفة احتجاجية أمام حزب الجبهة الديمقراطية بالمحلة للإعلان عن تضامنهم مع شعب تونس يوم ٢٥ يناير القادم تحت شعار «لازم نطالب بحقوقنا» وطالب المشاركون في الوقفة بضرورة استخدام الفيس بوك وكل

(١) العقيد عمر عفيفي: استقال من جهاز الشرطة وعمل بالمحاماة وألف كتاب "علشان ماتنضربش على قفاك" والذي فضح فيه ممارسات الشرطة من تعذيب وقهر وبعده أخذت الأجهزة الأمنية تلاحقه حتى استطاع الهرب خارج مصر وذهب إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأخذ لجوءاً سياسياً ، وعندما علم بالمظاهرات المقررة انعقادها في عيد الشرطة نشر بعض النصائح للمتظاهرين عبر صفحته على الفيس بوك والتي بالتأكيد تم استفاد منها، ولكنه ظهر بعد الثورة على بعض القنوات الفضائية وادعى "بطولة زائفة " بأنه بطل الثورة الحقيقي وأنه هو أول من دعا إلى الثورة وأخرج الناس من بيوتهم – وهذا على خلاف الحقيقة– وكل ما هنالك أنه أعطى بعض النصائح والتي استفاد منها المتظاهرين لا أكثر ولا أقل.

المواقع الإخبارية وإرسال رسائل على الموبايلات للدعوة إلى العصيان المدني يوم ٢٥ يناير.

- أحزاب المعارضة بالفيوم اجتمعت بمقر حزب الوفد بالفيوم يوم الخميس ٢٠ يناير برئاسة الدكتور صابر عطا عضو مجلس الشعب السابق وعضو الهيئة العليا للوفد، وفراج عبد الباقي السكرتير العام لحزب الوفد، وممثلو أحزاب التجمع، والأحرار، والغد، وحركة كفاية والإخوان المسلمين، والجمعية الوطنية للتغيير. وأكد المشاركون في الاجتماع أن الفترة الأخيرة شهدت ٣ أحداث هامة من شأنها التأثير على الأوضاع المصرية، ولابد من وقفة لأحزاب المعارضة لتشارك في المرحلة القادمة، وتضمنت هذه الأحداث انتخابات مجلس الشعب وتفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية وانتفاضة أهالي تونس. وطالب الاجتماع المثقفين والأدباء بالفيوم بضرورة الضغط على النظام حتى يكون هناك تغيير، لأن الدولة يسعدها اجتماعات أحزاب المعارضة داخل الغرف والحجرات دون النزول للشارع.

السبت ٢٢ يناير:

ونتيجة طبيعية للتصريحات والدعوات التي انتشرت يوم الجمعة ٢١ يناير على مواقع الإنترنت وصفحات الفيس بوك من عمل مظاهرات ضخمة يوم عيد الشرطة ، ففي رد فعل طبيعي ومماثل وبنفس الطريقة توالت التوعية من المؤيدين لنظام مبارك ولأجهزة الأمن بدور الشرطة والأمن والنظام بأكمله في رفعة هذا الوطن وحفظ أمنه واستقراره ومن أمثلة تلك التصريحات ما ذكرته المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة والمواطن وكذلك الحزب الوطني الديمقراطي:

- المنظمة المصرية للدفاع عن الشرطة والمواطن ذكرت على لسان رئيسها الأستاذ/ سمير الششتاوي المحامي إنه في لوقت الذي تمر فيه منطقتنا العربية بمحاولات تقسيم على غرار السودان والتدخلات الفجة من الدول الأجنبية خاصة أمريكا وإسرائيل وضرب قوى الإرهاب لمقدرات أمتنا والتربص بمصر وما حدث في تونس من انتفاضة شعبية، يدعو بعض المأجورين وعباد الدولار لتحويل يوم ٢٥ يناير بدلا من الاحتفال برجال الشرطة أبطال موقعة الإسماعيلية الشهيرة التي خاضوها ضد

الاحتلال الإنجليزي، إلى يوم غضب وانتفاضة شعبية، وهو ما يتسبب في إشاعة الفوضى وتكدير الأمن العام.

- قال الدكتور محمد البرادعي، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام، في حوار له مع مجلة «دير شبيجل» الألمانية، أنه لا يستبعد أن تندلع موجة من الاحتجاجات في مصر بعد بضعة مظاهرات أولية، وأن هذه الاحتجاجات «تشبه كرة الجليد التي يمكن أن تتحول إلى انهيار جليدي»،وقال إن نجاح الشعب التونسي في الإطاحة بالنظام الذي تفرد بالحكم طيلة ٢٣ عاما، يعني أن المصريين قادرين على أن ينجحوا في ذلك .

- ذكر الحزب الوطني الديمقراطي على موقعة الرسمي عبر الانترنت، عيد الشرطة والموافق ٢٥ يناير المقبل، بأنه ذكرى مجيدة ومضيئة في تاريخ الشرطة وكفاحها وسعيها الدائم للمحافظة على الأمن والاستقرار الداخلي، وأن الرئيس مبارك جعل هذا اليوم إجازة سنوية للمواطنين، تقديراً لدور الشرطة ومساندتها نضال الشعب المصري.

- ووضع «الوطني» عدة أسباب للاحتفال بهذا اليوم، منها أنه مناسبة وطنية لتعريف الشباب بالتضحيات والبطولات التي تقوم بها الشرطة، وتضحياتها لمواجهة خطر تجار المخدرات والإرهابيين، وكذلك تقدير المجتمع للتضحيات المستمرة التي يبذلها ضباط وجنود الشرطة التي كثيراً ما لا يتم الإعلان عنها.

وسرد الموقع رصداً تاريخياً للأحداث التي وقعت يوم الخامس والعشرين من يناير منذ عام ١٩٥٢، وأقوال رؤساء مصر عن هذه الذكرى« محمد نجيب، جمال عبد الناصر، ومحمد أنور السادات»، واختتم باقتباسات من أقوال الرئيس مبارك.

- قامت حركة من أجل العدالة والحرية «هنغير» بتوزيع ما يقرب من ٨.آلاف بيان لدعوة الشعب المصري للمشاركة الفعالة في ٢٥ يناير، فيما تنظم حركة شباب ٦ أبريل بالاشتراك مع مركز حقوق دورة تدريبية حول الدعم القانوني والميداني والإعلام البديل لسرعة تغطية ورفض أي انتهاكات قد تحدث خلال التظاهرات.

- أكد د.عصام العريان المتحدث الإعلامي للإخوان المسلمين، أن الجماعة لم

تقرر موقفها النهائي من المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير، مضيفاً أن مؤسسات الجماعة تدرس الموقف بكل تبعاته وظروفه، لافتاً إلى أن أي مشاركة للجماعة ستكون عبر المؤسسات المشاركين فيها، كالبرلمان الشعبي والجمعية الوطنية للتغيير.

- جاء هذا التصريح في الوقت الذي قرر فيه البرلمان الشعبي المشاركة في الوقفة الاحتجاجية يوم الثلاثاء المقبل أمام دار القضاء العالي وبعض الهيئات الرسمية، حيث يشارك في البرلمان ١٥ عضواً من نواب الإخوان السابقين، كذلك تعقد الجمعية الوطنية للتغيير اجتماعها اليوم لتحديد مدى مشاركته في المظاهرات الثلاثاء المقبل من عدمه.

- أكد الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع على رفضه للوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها بعض قوى المعارضة يوم ٢٥ يناير أمام وزارة الداخلية، وقال السعيد في تصريحات صحفية أن هذا اليوم هو يوم لتكريم الشرطة ويوم بطولي نحتفل خلاله بالدور الهام لقوات الشرطة التي لا تألو جهدا في الدفاع والزود عن الوطن والمواطنين لتأمين حياة آمنة للمصريين جميعا، ولا يجوز تشويه هذا اليوم العظيم للنضال. وفي اليوم التالي أصدر حزب التجمع بياناً أكد فيه أن ٢٥ يناير لا يعد يوما ملائما للاحتجاج، نظرا لأنه يتوافق مع البطولة التي قام بها عدد من أفراد الشرطة في مواجهة الاستعمار البريطاني بالإسماعيلية عام ١٩٥٢.

- دعا القمص عبد المسيح بسيط راعى كنيسة العذراء مريم الأثرية بمسطرد كافة الشباب القبطي إلى عدم المشاركة في مظاهرات ٢٥ يناير وطالب بالصلاة من أجل مصر كى يحفظها الله في هدوء وسلام مستشهدا بقول الكتاب المقدس «مبارك شعبي مصر».وقال في بيان له: «من منطلق حبنا لمصر التي هي وطن يعيش فينا ومن أجل أمنها واستقرارها ندعو للاحتكام للعقل والالتزام بالقانون نحو مطالب مشروعة بالحقوق التي يقرها الدستور وليست بمشاركة في فوضى هدامة، ومن هذا المنطلق نحث كافة الشباب القبطي على عدم الخروج في مظاهرات ٢٥ يناير لأنه ليست بالمظاهرات وعلو الحناجر تحل المشكلات ولكن بالمواجهة الموضوعية القائمة على الشرعية ومن خلال القنوات الرسمية».

- أكد ناجى الشهابي رئيس حزب الجيل أن حزبه لن يشارك فيما يسمى الوقفة

الاحتجاجية والتي أعلن عنها مؤخرا، ووصفها، بأنها أجندة أمريكية تسعى للوقوع بين أبناء الشعب المصري والخروج على النظام.

- وأكد محمد عبد العال، رئيس حزب العدالة الاجتماعية: أن حزب العدالة ضد هذه الوقفة التي دعها لها مجموعة الشباب، غير مدركين للعواقب والدمار والفوضى التي ربما تحدث في هذا اليوم، وأضاف أن اللواء حبيب العادلى وزير الداخلية هو أفضل وزير جاء للشرطة لما يحصل عليه السجين في عهده من حقوق، بالإضافة إلى حسن المعاملة مع المواطنين داخل أقسام الشرطة.

- أعلن حزب الغد عن مشاركته في أحداث و فعاليات يوم الغضب المقرر عقده يوم ٢٥ يناير، تحت شعار «ارحل» على أن تتضمن مشاركة الحزب النزول إلى الشارع وعرض مطالب الشعب.

- ووجه حزب الغد ٣ رسائل بشأن مشاركته في هذا اليوم على لسان د. أيمن نور رئيس الحزب خلال اجتماع الهيئة العليا للحزب مساء اليوم السبت، هناك ثلاث رسائل خاصة بيوم ٢٥ يناير والتي وافق عليها أعضاء الهيئة العليا للحزب.

الرسالة الأولى: موجهة للحكومة والحزب الوطني، تحمل اسم «ارحل».

كما وجه الرسالة الثانية لكل من ينوى النزول يوم ٢٥ يناير، مطالبهم بالتعامل بعقلانية، وجاء فيها: أقول للشباب لا تشكوا في قدرتكم على التغيير، فالحق فوق القوة ومصر فوق الجميع، ومصر تنتظر منكم الكثير، واعلموا أن خطوة ٢٥ يناير ليست قفزة في الفراغ ولا يجب أن تكون وإنما ستكون عنوانا لتغيير حقيقي ونوعى، موضحاً سيناريو يوم ٢٥ حيث سيبدأ اليوم في تمام ١٠ صباحاً من شرفات المنازل من أسوان إلى الإسكندرية، ومن الساعة ١١ صباحاً يتم تجميع المتظاهرين والتحرك في الشوارع والحواري الصغيرة في مسيرات تجوب معظم الشوارع وذلك لتصعيد المهمة على الأمن والابتعاد عن الأماكن والميادين الواسعة المعروفة للأمن، وتجنب الوقفات الطويلة والتركيز على التحركات السريعة وعدم الاحتكاك مع الأمن أو التوقف في مناقشات عبثية مع من أسماهم بـ«المندسين من أعضاء الحزب الحاكم»، وقيمة الاحتجاج السلمي تسقط مع اقتراف هذه الأفعال، وارفعوا شعارات عاقلة ولا تحملوا عصا أو

سلاحا أو تتفاوضوا مع الأمن حول من يقبض عليه أو يعتقل لأن هذه مهمة القانونيين وسيكون هناك غرفة بالحزب معدة لذلك.

فيما وجه الرسالة الثالثة لرجال الشرطة، وطالبهم بالتعامل بعقلانية مع المتظاهرين والاحتكام لضمائرهم في أي موقف وتقول لهم الحاكم إلى زوال والشعب والوطن هم الباقون.

الأحد ٢٣ يناير:

- بثت حركة شباب ٦ أبريل فيديو عبر الانترنت يعرض شرحاً لاستخدام دروعاً بلاستيكية لحماية المتظاهرين المشاركين في يوم الغضب ٢٥ يناير الجاري من الأمن، وقد تم تدريب عدد من النشطاء على كيفية استخدام تلك الوسيلة وتفادى ضربات الأمن، وأنه يمكن لكل فرد تصنيع مثل هذه الدروع من مواد بسيطة موجودة بكل منزل، ويتكون الدرع من جزئين الأول خاص بحماية الصدر وهو عبارة عن ورق مقوى يلصق حول الجسم بالمواد اللاصقة سهلة الالتفاف أما الجزء الثاني فيتعلق بحماية الكوعين ويتكون من زجاجتين بلاستيك تتعلق بالقرب من الكوعين. وتعد هذه أول مرة يستخدم فيها المتظاهرون دزوعاً لحمايتهم من الأمن.

- قام الدكتور على الدين هلال أمين الإعلام بالحزب الوطني بالاجتماع مع عدد من شباب اللجنة الإلكترونية بالحزب الوطني وذلك لحثهم على عمل حملة مضادة لمؤيدو تظاهرات يناير، وأشار في اجتماعه معهم إلى انجازات الشرطة السطحية والمزعومة مثل أن الشرطة تقوم على توفير مناخ السلم والاستقرار الاجتماعي في مجالات حماية الأمن العام ، ودعم الوحدة الوطنية، وحماية دور العبادة من تهديدات دعاة الفتنة والعنف، وإطفاء الحرائق والتصدي لمحاولات تهريب المخدرات، وطلب من أمناء الإعلام بالحزب الاستمرار في تأكيد مفاهيم المواطنة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ورفض أي شكل من أشكال التميز بين المواطنين حتى تصبح ممارسات المواطنة حقيقة ملموسة في حياتنا اليومية.

- أعلنت لجنة الحريات بنقابة المحامين مشاركتها ومساندتها للقوى السياسية والوطنية في مظاهرات ٢٥ يناير والذي سيشهد نوعاً من الاحتجاج السلمي ضد الظلم

والفساد والاستبداد والتمرد ضد الأوضاع السيئة، وأن اللجنة ستدعو كافة المحامين للمشاركة في الاحتجاج، وذلك لأن هذه المظاهرات تنادى بالحرية والديمقراطية وحقوق ومطالب الشعب، مؤكدين أن حق التظاهر مكفول في الدستور لكل المواطنين، وذلك في إطار الحفاظ على الأمن العام وبدون تخريب وعدم تعطيل العمل العام.

- أعلنت حركة شباب في حب مصر -إحدى حركات دعم جمال مبارك مرشحاً للرئاسة- تنظيم مظاهرة احتجاجية مضادة للمظاهرة التي ستقام بعد يوم الثلاثاء ٢٥ يناير، والتي يتم فيها التضامن والتأييد للشرطة في عيدهم، وكذلك الدعوة لدعم وتأييد جمال مبارك في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وقد أكد إسلام مدحت مؤسس الحركة أن الشرطة تقف بجانب المواطنين، لذلك فيجب الوقوف بجانب الشرطة في عيدهم.

الاثنين ٢٤ يناير:

- قال المهندس أحمد بهاء الدين شعبان، المنسق العام للجمعية الوطنية للتغيير، إنه التقى مع الدكتور محمد مرسي القيادي بالإخوان المسلمين وأكد له مرسي خلال هذا اللقاء، أن جماعة الإخوان لن تشارك في الثورة، وقال: «إحنا مش هنمشي ورا شوية عيال».

(جاء هذا التصريح من المهندس بهاء الدين خلال المؤتمر الثانى للجبهة الشعبية لمناهضة أخونة مصر بالإسكندرية، مساء السبت ٣/ ١١/ ٢٠١٢، بعنوان «مصر لكل المصريين»، أي بعد الثورة بعامين تقريباً).

- قبل ساعات من مظاهرات ٢٥ يناير (عيد الشرطة)، قامت وزارة الداخلية بتحديد هوية مرتكب حادث كنيسة القديسين الذي وقع في مطلع العام الجاري وأسفر عن مصرع وإصابة العشرات، وأشارت الصحف إلى أن تنظيم جيش الإسلام الفلسطيني، المرتبط بتنظيم القاعدة، هو المسئول عن الحادث، كما أبرزت الصحف تأكيد اللواء حبيب العادلى، وزير الداخلية، بقوله، «لن يفلت آثم من العقاب». **(مع العلم أنه ثبت فيما بعد أن من خطط لتلك التفجيرات هو جهاز أمن الدولة التابع لوزارة الداخلية).**

- تباينت مواقف القوى السياسية من المشاركة في مظاهرات الغد التي توافق

ذكرى عيد الشرطة، حيث رفض الأقباط والسلفيون والجماعة الإسلامية والإخوان المسلمون المشاركة في المظاهرات بينما ينتظر الوفد رأي المكتب التنفيذي.

- وهددت قيادات أمنية مسئولي المكاتب الإدارية لجماعة الإخوان المسلمين بالمحافظات باعتقال أعضاء الجماعة والتصعيد ضدها والدخول في مواجهات عنيفة معها في حالة خروج أعضائها للتظاهر .

- أعلن عدد من النشطاء النوبيين عن مشاركتهم في مظاهرات، غدا، الثلاثاء، والتي دعت لها العديد من قوى وتيارات المعارضة وقال الناشط النوبى حجاج أدول، إن النوبيين سيشاركون في المظاهرات باعتبارهم جزء من النسيج المصري لهم نفس الحقوق والمطالب.

- كثفت الحركات السياسية من دعواتها للمواطنين للمشاركة الفعالة في فعاليات يوم ٢٥ يناير، مستخدمة عدداً من الوسائل الحديثة مثل رسائل الموبايل«S.M.S» عوضا عن الشبكات الاجتماعية.

- وأعلنت حركة شباب ٦ إبريل عن توزيعها ما يقرب عن ٣٠ ألف بيان بمحافظات مصر المختلفة خلال الساعات الماضية فقط تدعو فيها المواطنين للمشاركة بمظاهرات الثلاثاء، حيث تم توزيع ما يقرب من ١٥ ألف منشور بمناطق بولاق والهرم وشبرا والمعادى وإمبابة والسيدة زينب والسيدة نفيسة وميدان رمسيس والسيدة عيشة ومنطقة مجاوري، بجانب المواصلات العامة وإشارات المرور.

- وفي القليوبية وزع ناشطو «٦ إبريل» وفقا لبيان صادر اليوم، عن الحركة ٢٠٠٠ منشور في بنها وشبرا وطوخ والقناطر، أما في المنصورة فقاموا بتوزيع ٨ آلاف بيان بمشاركة حملة دعم البرادعى، أما الغربية فقامت فيها الحركة بتوزيع ٥٠٠ بيان، وأسيوط ٣ آلاف بالتعاون مع الجمعية الوطنية للتغير وحملة دعم البرادعى، كما قام طلاب الحركة بتوزيع ٣ آلاف منشور بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر. وأكدت حملة دعم البرادعى ومطالب التغيير «معا سنغير» في بيانها، على مشاركتها في فعاليات ٢٥ يناير بميدان مصطفي محمود بشارع جامعة الدول العربية.

- نشرت جريدة «نيوزويك» الأمريكية تقريراً عن تداعيات الانتفاضة التونسية في

مصر، وقالت إن ما شهدته تونس في الأسابيع الماضية قد أشعل حماس النشطاء المحبطين في جميع أنحاء المنطقة، وتوقعت الصحيفة أن الاحتجاجات القادمة في مصر، والمنتظرة غداً الثلاثاء، ربما تشكل بداية لصحوة جديدة.

- وذكَّرت الصحيفة في بداية تقريرها بقضية خالد سعيد، الشاب السكندري الذي تعرض للتعذيب على يد أفراد الشرطة بعد نشره شريط فيديو يظهر فيه رجال شرطة، وهم يتقاسمون مخدرات تم ضبطها. وقالت إن وفاة سعيد ضربت وتراً حساساً، وشن النشطاء في مصر حملة استمرت طويلاً ضد التعذيب ووحشية الشرطة، وقد اندهش كثيرون من السرعة التي انتشر بها الأمر بين الناس العاديين.

- وتنقل المجلة الأمريكية عن شريف منصور من مؤسسة فريدوم هاوس، والذي يركز على الإعلام الجديد في مصر، قوله إن وفاة خالد سعيد ربطت بين النشاط السياسي وحياة كل مصري، وأصبح الأمر يعني أن كل شخص يمكن أن يتضرر. وتطرقت الصحيفة إلى جروب «كلنا خالد سعيد» على فيس بوك والذي نجح في ضم الآلاف من الأنصار، والذي تحول بعد ذلك إلى حملة ضد وحشية الشرطة وانتهاكات الحقوق في مصر، والآن وبعد أشهر من تأسيسها، أصبحت هذه المجموعة تركز على هدف أكبر بكثير، وهو إنهاء الحكم الاستبدادي في مصر المستمر منذ ما يقرب من ٣٠ عاماً.

- فبعد الاحتجاجات التي شهدتها تونس، تحول جروب «كلنا خالد سعيد» إلى لهجة سياسية عنيفة. وخلال أيام بدأت الصفحة في الدعوة إلى تظاهرة ضخمة في القاهرة يوم الثلاثاء تطالب بإنهاء وحشية الشرطة ورفع الحد الأدنى للأجور وحل البرلمان. ورأت «نيوزويك» أن القرائن الدالة على أن ثورة تونس ستؤثر على الأنظمة الاستبدادية الأخرى في المنطقة ربما ستكون موجودة في مصر في الأيام القادمة، خاصة مع اتجاه النشطاء الإلكترونيين والتقليديين إلى توحيد الصفوف، يبدو أن الثلاثاء سيكون أول اختبار لما إذا كانت ثورة تونس معدية أم لا.

- قبل المظاهرات بيوم واحد ،كان كل شيء تقريباً قد اكتمل ، فهؤلاء الشباب كانوا منظمين جداً ، فقاموا وعلى مدى أكثر من عشرة أيام الترتيب جيداً لهذه المظاهرة ،

بحيث جعلها مظاهرة حاشدة لأكبر عدد ممكن لكافة طوائف الشعب،فنشرت الصفحة الرئيسية لجروب «كلنا خالد سعيد» على الفيس بوك وبالتنسيق والتعاون مع مجموعة أخرى من النشطاء السياسيين كـ«حركة شباب ٦ إبريل» و«حركة كفاية» وحركة «شباب من أجل العدالة والحرية»بالإضافة إلى بعض أحزاب المعارضة مثل الجبهة الديمقراطية والعمل والغد والكرامة والثوريين، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من الناشطين سياسياً أو بمعنى أدق من المحبين لهذا الوطن بدون أن يكونوا منتمين لأي حزب أو جماعة سياسية ، ووصلت الدعوة لأكثر من ٧٥٠ ألفا ، وأكد أكثر من ٦٢ ألف مشاركتهم في هذا اليوم، وكانت هذه الدعوة تحت شعار«عايز أعيش»واختصروا مطالبهم في ثلاث كلمات «عيش – حرية – كرامة إنسانية».

وتلك الكلمات تعد اختصاراً لمطالبات جمة أهمها محاربة الفقر والقهر والتعذيب فضلاً عن المطالبة بإلغاء قانون الطوارئ ورفع الحد الأدنى للأجورإلى ١٢٠٠ جنيه وتغيير الحكومة الوزارية وإقالة وزير الداخلية وحل مجلسي الشعب والشورى ووضع ضمانات لنزاهة العملية الانتخابية ، كما طالبوا بتعديل الدستور ليحظر ترشح أي رئيس لأكثر من فترتين.

وقاموا قبل عدة أيام من قيام الثورة بتحديد المواقع التي من المفروض أن يتجمع فيها الشباب وتخرج منها المظاهرات لكي يتم تجمعهم في النهاية في أكثر من مكان وبأعداد حاشدة وفي جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى الدعوة لتنظيم مسيرات عشوائية وغير معلن عنها في المناطق الأخرى، وذلك حتى تؤتي ثمارها وحتى يصعب على الأمن فرض سيطرته على كل هذه المظاهرات،وتم التنسيق مع مجموعة من المحامين للدفاع عن أي شخص تحدث له أي مشكلة، وكذلك تم التنسيق مع مجموعة من المصورين المحترفين لرصد أي تجاوزات، وفيما يلي عرض بالأماكن التي تم تجمع الشباب بها وهي:

القاهرة: دوران شبرا – دوران المطرية – وسط القاهرة.

الجيزة:شارع جامعة الدول العربية – إمبابة – جامعة القاهرة.

الإسكندرية:تم تحديد نقطة التجمع النهائية عند منطقة القائد إبراهيم وذلك في تمام

الساعة الثالثة عصرا. على أن تتحرك مسيرات من كل مناطق الإسكندرية تسير عبر الكورنيش أو الشوارع الجانبية وذلك للوصول إلى نقطة التجمع في توقيت المظاهرة بالضبط. فيه مظاهرات أخرى ستخرج من أماكن غير معلن عنها ولمعرفة التفاصيل اتصلوا يوم الثلاثاء بعد ٩ صباحا على تليفون:

الفيوم: ميدان الخواتم ببندر الفيوم في تمام الساعة الثانية ظهرا.

الإسماعيلية: شارع الثلاثيني وشارع السكة الحديد بجوار الحمزاوي.

الغربية: طنطا أمام مبني المحافظة بشارع البحر

المحلة الكبرى ميدان البندر وميدان الشون والشعبية والجمهورية، وسيتم التجمع في مكان خامس سيتم الإعلان عنه في المظاهرة.

كفر الشيخ: بلطيم – ميدان بورسعيد.

قنا: ميدان البنزايون.

كما نشرت صفحة «كلنا خالد سعيد» أرقام تليفونات منسقي المظاهرات في القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الدقهلية، أسوان، الغربية، الإسماعيلية، بورسعيد، أسيوط، سوهاج، بني سويف، السويس، البحر الأحمر، القليوبية، الشرقية، قنا، الأقصر. ونشرت أيضا أرقام تليفونات مجموعة من المحامين المختصين في الدفاع عن المتظاهرين في حال القبض على أي منهم، وذلك تحت اسم «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» .

وعندما شعر الحزب الوطني بجدية المظاهرات انتاب قادته قلقلاً من أن تكون هناك استجابة كبيرة لدعوة المعارضة وخروج شعبي كبير خاصة أن التعامل الأمني سيكون صعبا ومحسوبا في ظل تسليط الأضواء على الحدث وحالة التوتر بعد أحداث تونس، لذا سعى الحزب إلى حشد نصف مليون شاب من شباب الحزب يوم ٢٥ يناير، وبالفعل قامت لجنة الشباب بالحزب الوطني من خلال حملة يمولها بعض رجال أعمال الحزب تحت شعار: «معاك بقلبنا.. يوم الوفاء للقائد والزعيم» بالإعداد لحشد نصف مليون شاب لإعلان الوفاء للرئيس مبارك ـ حسب شعار الحملة ، وذلك ردا على تحركات المعارضة بحشد تظاهرات «يوم الغضب» الذي تعد له بمشاركة عدد كبير من الحركات

والأحزاب. وتم بالفعل تعليق لافتات بهذا المعنى في بعض المناطق بالقاهرة. ويتضح من ذلك أن الحزب الوطني يشعر بالقلق من اجتماع أغلب حركات وأحزاب المعارضة في هذا اليوم وقلقه من نجاحهم في حشد عدد كبير من المواطنين لهذه التظاهرات ، وهذا سوف يؤدي إلى عدم سيطرة الأمن على كل هذه التجمعات وخاصة عند حدوث أي قلق أو أي نوع من العنف الجماهيري تجاه المؤسسات العامة أو تجاه الأمن .

وقد صرحت وزارة الداخلية بأن أجهزة الأمن ستتعامل مع المتظاهرين بأسلوب متحضر، كما تعودت في السنوات الماضية، في حين أن الأمن جاهز للتعامل مع أي ظرف طارئ وستقف الأجهزة الأمنية بالمرصاد للخارجين عن القانون، في محاولة منها لمنع الفوضى بالشوارع والميادين.

اليوم الأول للثورة ٢٥ يناير:

بدا هذا اليوم مثله مثل أي يوم، ولكنه ليس كأي يوم فهو يوم يوافق عيد الشرطة وكما هو المتبع في كل عام، يظهر علينا رئيس الجمهورية وبجواره وزير الداخلية في احتفالية يحضرها العشرات من كبار رجال الشرطة ويتم مهاداة أبطال الشرطة وأهالي شهدائها الورود ودروع الشجاعة وشهادات التقدير والأموال وما إلى ذلك من تقدير مادي ومعنوي ، وكما هو المعتاد أيضاً أن يكون هذا اليوم هادئاً من الناحية الأمنية ،فالشارع المصري يكون في حالة سكون ولا توجد به -غالباً -أي مشاحنات ولا حوادث إجرامية كبيرة أو إرهابية، ولم نكن نعرف لماذا بالتحديد في هذا اليوم لا يوجد أي حوادث إرهابية أو جرائم منظمة من بعض البلطجية العتاة أو أحداث فتنة طائفية بين المسلمين والمسيحيين ، ولم نكن نعرف لماذا ولا حتى كنا نتساءل لماذا في هذا اليوم من كل عام لا يحدث أي حوادث إرهابية أو إجرامية عنيفة ، فلعلها تكون من منطلق الصدفة المحضة ألا يحدث أي قلق أو مشاحنات من قبل رجال الشرطة أو ضدهم أو أي عمل تخريبي في الدولة -وظللنا على هذا المنوال طوال الثلاثين عاماً وبالتحديد الاثنى عشر عاماً الأخيرة منذ أن تولى حبيب العادلي وزير الداخلية زمام الأمور في الدولة- ، ولكن الشعب المصري بكافة طوائفه والعالم بأسره عرف فيما بعد من هو المدبر لكل هذه الحوادث التي كانت تحدث في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة من فتن طائفية وأحياناً إرهابية، فالجهاز الوحيد بمصر المسئول عن استتباب الأمن ومشاع الأمان هو من كان يخطط ويدبر لكل ما

كان يحدث في مصر من جرائم الفتنة الطائفية وبعض الجرائم الإرهابية ألا وهو جهاز الشرطة نفسه وبالتحديد جهاز أمن الدولة وهو ما سنسرده بالتفصيل فيما بعد.

الثلاثاء ٢٥ يناير:

ورغم أنه لم يظهر حتى ظهر هذا اليوم أي متظاهرين أو محتجين، إلا أن أعدادًا غفيرة من جنود الأمن المركزي وكبار الضباط تمركزت في ميدان التحرير وباب اللوق وعابدين والقصر العيني.

فمنذ الساعات الأولى من فجر يوم الثلاثاء ٢٥ يناير اتخمت شوارع القاهرة برجال الشرطة سواء بزيهم التقليدي الرسمي (الميري) أوبالزى المدني وذلك في الشوارع كافة بصفه عامة وتركز تجمعهم في الأماكن المعلن عنها لبدء المظاهرات ، وكذلك انتشارهم على طول محطات المترو بالخط الأول والثاني وخاصة في المحطات من محطة حسني مبارك (رمسيس)- التي وبالتأكيد سوف يتم إزالة اسم حسني مبارك من محطة المترو وغيرها من الأماكن العامة - إلى محطة أنور السادات (التحرير) وكذلك تم تكثيف أعداد هائلة من سيارات الأمن المركزي والمصفحات وسيارات الإطفاء وبعض سيارات الإسعاف ، وتم التنبيه على قائدي وحدات الأمن المركزي بأن يتم تواجد عدد اثنين من أفراد الأمن أسفل كل محطة مترو وتتوزع بعض الوحدات خارج المحطات وذلك حتى يتم التحكم في أعداد المتظاهرين في حالة الضرورة.

كما انتشرت بعض وحدات الأمن المركزي في الزى المدني على امتداد شارعي رمسيس والجلاء وتم إخلاء جميع الأرصفة من الباعة الجائلين وتمركزت قوات الأمن في منطقة محطة السكة الحديد وميدان الإسعاف وميدان طلعت حرب وميدان التحرير وتم التنبيه على أمن نقابتي المحامين والصحفيين بمنع دخول أي فرد إلى النقابة نظرا لأن يوم ٢٥ يناير هو عطلة رسمية، وتواجد أكثر من ٢٥ سيارة أمن مركزي أمام دار القضاء العالي وأمام نقابتي المحامين والصحفيين ، ونفس الوضع بشارع قصر العيني وأمام مجلسي الشعب والشورى ومقر مجلس الوزراء ومنطقة دوران شبرا. بالإضافة إلى إغلاق الأمن جميع الطرق المؤدية لمبنى وزارة الداخلية وقصر عابدين ومجلس الشعب، ومنعت دخول كافة السيارات إليها، وأجبرتها على اتخاذ مسارات أخرى، الأمر

الذي أصاب منطقة وسط البلد بحالة شلل.

وفي محافظة الجيزة انتشرت قوات الأمن بشكل مكثف في منطقة شارع جامعة الدول العربية وتواجدت وحدة أمن مركزي وسيارة مصفحة على مدخل كل شارع فرعي وتمركزت نحو ١٥ سيارة أمن مركزي أمام مسجد مصطفي محمود بجانب عدد كبير من الكلاب البوليسية.

كما تم توزيع القوات على منطقة ميدان الجامعة وأمام جميع بوابات الجامعة وانتشرت نحو ١٥ سيارة أمن مركزي ومدرعتين أمام الباب الرئيسي لجامعة القاهرة ولأول مرة تواجدت سيارتين للترحيلات، كما أعلنت بعض الكليات الثلاثاء إجازة رسمية مثل كلية الإعلام.

وتم التنبيه على قائدي أتوبيسات هيئة النقل العام القادمة من مناطق حدائق القبة ومدينة نصر ومصر الجديدة بعدم الالتزام بخط السير وعدم إتمام الرحلة إلى بعض المناطق، وذلك لمنع مرورهم بميدان التحرير وبعض المناطق المفترض التجمع فيها من قبل المتظاهرين، والدوران والعودة من محطة البدء من جديد وهو ما أدى إلى غضب الركاب فنشبت عدة مشاجرات بينهم وبين قائدي أتوبيسات النقل العام.

وذكرت بعض التصريحات الأمنية أن وزارة الداخلية قد أعدت خطة لتأمين المظاهرات والخروج منها بسلام، ومنع أي تجاوزات للمتظاهرين، والخروج عن الشرعية والقانون، ولإعمال تلك الخطة بنجاح فقد تم تزويد المظاهرات بالقاهرة بأكثر من ٣ آلاف جندي، وألف شرطي سري،مرتدين الزى المدني ومندسين وسط المتظاهرين بطريقة منظمة، مهمتهم الرئيسية هي حماية المصالح الحكومية وتأمين الشوارع الرئيسية المؤدية إلى شارعي رمسيس بامتداده إلى العباسية وكوبري أكتوبر، والشوارع المؤدية إلى ميدان التحرير، كما استعانت أجهزة الأمن بمئات الحواجز الحديدية ونقلها إلى منطقة وسط البلد، وبالتحديد في ميداني طلعت حرب والتحرير، حيث تم وضع تلك الحواجز فجرا لمنع سير المتظاهرين في الشوارع، وتحديد سيرهم على الأرصفة فقط لتأمين سير السيارات في الميادين، وكذلك تم فرض طوقا أمنيا على ميدان رمسيس وموقف سيارات الأقاليم لمنع دخول أي سيارات قادمة من المحافظات

ترغب بالمشاركة في التظاهرات.

وحتى ظهر يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من يناير ، لم توجد بشوارع العاصمة أي من بوادر لمظاهرات أو تجمعات، وفي التوقيتات المحددة سلفاً، بدأت مجموعات الشباب في الخروج وبأعداد ليست كبيرة تتراوح أغلبها ما بين ٥٠ و١٥٠ فرداً وذلك من المناطق المحددة سلفاً، وإن كان بعضها خرج بعد التوقيت المحدد بدقائق قليلة، وبدؤوا في ترديد هتافات سلمية لطلب الحرية والعيش والكرامة الإنسانية مثل «الحرية والرغيف مطلب كل مصري شريف».وبما أن هذا اليوم هو اليوم الذي سيتحدد عليه إما إكمال المظاهرات لحين تلبية جميع مطالب الشعب، وإما تستمر المظاهرات كأي مظاهرة لمدة سويعات محدودة، ويعود الوضع لما كان عليه، وكأن شيئاً لم يكن. ولذا سوف ترد الأحداث تفصيلياً لمعرفة كيف تحولت المظاهرة التي نادى إليها بعض الشباب إلى ثورة يتحاكى بها العالم بأسرة، وتكون نقطة فاصلة في تاريخ الثورات في العالم:

- بعد التجمع في الأماكن المحددة، والاتجاه لميدان التحرير، وقبل وصول تجمعات الشباب، وكان الميدان شبه خاوياً، قامت أجهزة الأمن بإلقاء القبض على أول متظاهر في ميدان التحرير، وذلك لحملة لافتة ضد تعذيب الشرطة للمساجين والمقبوض عليهم، وقال أحد أفراد الأمن: « أن الشخص المقبوض عليه «شخص عبيط» كان متصور أن فيه مظاهرات بجد النهارده. ومتظاهر آخر تم الاعتداء عليه أمام دار القضاء العالي لرفعه لافتة ضد الرئيس مبارك

- جدل بين قيادات الداخلية حول إغلاق محطة مترو التحرير «السادات» ومنع توقف المترو فيها بعد وصول معلومات عن نية المتظاهرين التجمع في المحطة والخروج للتظاهر في قلب الميدان.

- عشرات النشطاء من لجنة الحريات بنقابة المحامين تظاهروا أمام نقابة المحامين ويهتفون عاش كفاح الشعب المصري وعاش كفاح الشعب التونسي والثورة الثورة يا مصريين والأمن حاصرهم بكردون أمني مكثف وتم منع دخول أو خروج أي شخص من داخل أو خارج الكردون.

- أغلق الأمن شارع ٢٦ يوليو بالكامل، وأكثر من ألف متظاهر يحملون أعلام

مصر ويهتفون «باطل»،ويتحركون من أمام دار القضاء العالي إلى ميدان عبد المنعم رياض. وفي المقابل يتوجه آلاف من المتظاهرين في ميدان عبد المنعم رياض إلى ميدان التحرير والأمن يحاول منعهم بعنف. وحوالي ثلاثة آلاف متظاهر يفترشون المنطقة ما بين ميدان التحرير والمتحف المصري بعدما قام الأمن بمنعهم من التوجه إلى ميدان التحرير ويهتفون «يامبارك يا مبارك.. السعودية في انتظارك» وأدى ذلك إلى إرباك الأمن، فأصبحت منطقة وسط البلد كلها بها مظاهرات ولم تتمركز في مكان واحد بل كانت متحركة من مكان لآخر، وبالتالي فلم تستطع أجهزة الأمن السيطرة على كل تلك المظاهرات، التي تمت في وقت واحد، ومن أماكن متفرقة، وتتحرك من مكان لآخر.

- متظاهرو ميدان التحرير كسروا كردون الأمن وفي طريقهم لكوبري قصر النيل والأمن فقد السيطرة على المظاهرة. وقوات أمن أخرى قامت بإغلاق كوبري قصر النيل في الاتجاهين. وقام الأمن بتهديد المتظاهرين في شارع القصر العيني بالسحل إن لم يتفرقوا.

- تم رفع عدد من اللافتات أمام دار الحكمة مكتوب عليها.. لا للتعذيب .. لا لقانون الطوارئ .. «لما شعب تونس قام .. هرب اللص والمدام». لا للبطالة.. ١٣ مليون عانس في مصر.

- تم إغلاق شارع القصر العيني بداية من القصر العيني الفرنساوي وحتى مجلس الشعب، وبعد غلق كوبري قصر النيل توجه المتظاهرون إلى مبنى الإذاعة والتليفزيون لملاقاة المتظاهرين القادمين من شبرا، والقادمين من ميدان التحرير. وفشل الأمن في منع المتظاهرين من الوصول لمبنى الإذاعة والتليفزيون.

- خرج المتظاهرون من الكردون الأمني أمام مصطفي محمود. وأكثر من خمسة آلاف متظاهر في شارع جامعة الدول العربية تطاردهم قوات الأمن المركزي.

- آلاف يهتفون أمام المقر الرئيسي للحزب الوطني بميدان عبد المنعم رياض مرددين «أحلف بسماها وتربها الحزب الوطني اللي خربها» ..وتوقف أتوبيسات النقل العام أمام المظاهرة وخرج منها بعض المواطنين للمشاركة فيها.

- اتجهت مظاهرة أخرى إلى مؤسسة الأهرام وقال بعض الضباط: «إحنا مش

عارفين نعمل لهم أيه دول زى العفاريت يبطلعوا من كل حته».

- اشتباكات بين آلاف المتظاهرين وقوات من الأمن المركزي أمام دار القضاء العالي بعدما توجه المتظاهرون لتخليص ٢٠٠ من زملائهم، تم احتجازهم داخل دار القضاء العالي. وتمكنوا من كسر الحاجز الأمني ليمروا من شارع ٢٦ يوليو باتجاه العتبة.

- حاول الأمن محاصرة المتظاهرين في بداية ميدان عبد المنعم رياض إلا أن المتظاهرين اشتبكوا معهم فاستطاع عدد منهم كسر الكردون الأمني والمرور إلى ميدان عبد المنعم، ولكن قامت أجهزة الأمن بفرض كردونا أمنيًا مرة أخرى في بداية الميدان،لمنع متظاهرين جدد من الانضمام إليهم.

- سبعة آلاف تظاهروا أمام مجمع التحرير، أكثر من ثمانية آلاف متظاهر بطول شارع ٢٦ يوليو يهتفون: «تغيير حرية عدالة اجتماعي».. «يسقط يسقط حسني مبارك».

- حوالي ٦ آلاف متظاهر نجحوا في كسر الحصار على ميدان التحرير واستقروا أمام مجلس الوزراء مرددين «الحرامية أهم»، وآلاف آخرين تظاهروا أمام مجلس الشعب.

- قام المتظاهرون بالسيطرة على أول قسم شرطة وهو قسم شرطة دار السلام.

- قوات الأمن تفتح المياه على المتظاهرين الذين يصلون صلاة العصر في ميدان التحرير، ومتظاهرون صعدوا إلى أعلى سيارة رش المياه وقاموا بكسر خرطوم المياه.

- الأمن المركزي يطارد المتظاهرين في شوارع شبرا لمنعهم من الالتحام بمظاهرة التحرير، وآلاف المتظاهرين من باب الشعرية ورمسيس ينضمون إلى المتظاهرين أمام دار القضاء العالي.

- الأمن يلقي عددا كبيرا جدا من القنابل المسيلة للدموع لتفريق آلاف المتظاهرين في ميدان التحرير، ومن فوق أسطح العمارات في بعض المناطق.

- الساعة ٤:٣٠ عصراً، توقف موقع تويتر عن العمل في مصر،والمتظاهرون قرروا الاعتصام في ميدان التحرير.

- بدو سيناء يهددون بالاعتصام قرب مقر القوات الدولية بسيناء، ومتظاهرون في سيناء يغلقون الطريق الدولي، وهذا معناه فصل رفح والشيخ زويد عن باقي محافظات الجمهورية.

- وفي حوالي الساعة الخامسة عصراً. تم غلق محطات مترو الإنفاق من سعد زغلول وحتى رمسيس ، ولا توجد أي سيارات لنقل المواطنين لميدان التحرير.

- طارد الأمن المتظاهرين بالسيارات المصفحة والإسعاف بشارع قصر النيل، بعد أن تمكن المتظاهرون من كسر الحواجز الأمنية والوصول لمجلس الشورى ونجم عن ذلك إصابة العشرات نتيجة احتكاك العربات المصفحة للمتظاهرين.

- ومع كل تلك التظاهرات والاعتقالات والإصابات، ينشر موقع الحزب الوطني على الانترنت وعلى لسان علي الدين هلال وزير الشباب: المواطنون يحتفلون في عيد الشرطة والشرطة تسهر لحمايتهم، هذه هي الحكومة المصرية التي تعودنا عليها طوال ٦٠ عاماً.

- وفي حوالي الساعة الخامسة والنصف، قام المتظاهرون بعمل كردونات في قلب ميدان التحرير لمنع الأمن من الدخول وإحكام السيطرة عليه، وجلس البعض منهم أمام عربات الأمن المركزي لمنعها من دخول الميدان.

- قام الأمن بالاعتداء على عشرات المتظاهرين في ميدان التحرير بالطوب والقنابل المسيلة للدموع أثناء صلاتهم للمغرب.

- أعلن د/ عبد الجليل مصطفي منسق الجمعية الوطنية للتغيير، خلال مؤتمر صحفي بمقر حزب الغد، عن مطالب القوى الوطنية والمحتجين، وقال «المطالب التي سنعلنها نعتبرها ترجمة لما يعتمر في صدور المصريين من آمال وطموحات». تشمل هذه المطالب ما يلي:

- إعلان الرئيس محمد حسني مبارك عدم ترشحه لانتخابات الرئاسة القادمة، وكذلك عدم ترشح جمال مبارك.

- حل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

- إلغاء حالة الطوارئ.

- تأليف حكومة إنقاذ وطني.

- الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم من تم اعتقالهم خلال انتفاضة اليوم.

- ولكن وللأسف لم يتم الرد على تلك الطلبات من جانب السلطات المصرية، سواء بالإيجاب أو بالرفض، وكأن الحياة في مصر وردية ولونها بمبي، ولا توجد مظاهرات في كل أنحاء الجمهورية واحتقانات واعتقالات وإصابات، وهذه هي الحكومة المصرية التي تعودنا عليها، وهو التجاهل للشعب المصري وكأن هذا الشعب لا يحق له الكلام أو الاعتراض أو حتى الموافقة، فهو مجبر على تنفيذ تعليمات الحكومة رغماً عن أنفه، ولا يحق له مطالبه الحكومة بأي حق له. وهذا التجاهل هو ما أثار الشعب فوق إثارته، فلو قام أحد المسئولين بتهدئة المواطنين كان من الممكن أن يتغير مسار تلك الثورة ولكن لا يسعنا إلا أن نوجه كل الشكر للحكومة المصرية بمساعدة الشعب المصري على إنجاز ثورته، وذلك عن طريق تجاهله له ولطلباته وحقوقه.

- الساعة التاسعة مساءً، سقط أول شهيد لثورة يناير وهو الشهيد/ مصطفي رضا محمود في السويس، أمام قسم حي الأربعين،نتيجة طلق ناري حي خلال مواجهات مع الشرطة. وبعده بساعات توفي الشهيد / غريب السيد ٤٤ سنة في السويس أيضاً، نتيجة طلق ناري في البطن.

- وفي حوالي الساعة الواحدة صباحاً، قام الأمن بتفريق مظاهرة التحرير بالقوة وإلقاء أكثر ٥٠ من قنبلة واقتحام الميدان بالسيارات المصفحة، وقام المتظاهرون على إثر هذا الاقتحام بالتفرق في شوارع وسط البلد واستمرار الاعتداء عليهم من جانب الأمن.

- استعانت أجهزة الأمن في عملية التفريق والإجلاء بنحو ٢٠٠ سيارة مصفحة، وما يقرب من ٥٠ أتوبيس نقل عام، وأكثر من ٣ آلاف من قوات مكافحة الشغب، و١٠ آلاف جندي أمن مركزي، واستمرت عمليات فض الاعتصام حتى الساعات الأولى من

صباح الأربعاء.

- نتاج اليوم الأول(يوم الغضب): اعتقال٦٤ مواطناً – قتل ثلاثة أشخاص بينهم مجند أمن مركزي - جرح ٤٩ شخص – أكثر من ٢٠ ألف متظاهر في القاهرة وحدها، وأكثر من ١٠٠ ألف متظاهر في جميع أنحاء الجمهورية.

الأربعاء ٢٦ يناير:

- أعلنت ١٦ منظمة من منظمات حقوق الإنسان عن تشكيلها شبكة لتقديم الدعم القانوني لمتظاهرى ٢٥ يناير ٢٠١١ عبر عدد من المحامين موزعين بالمحافظات المصرية المختلفة.

- ونتيجة استخدام الشرطة للغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين فقد عاد الهدوء – نسبياً - إلى القاهرة والمدن الأخرى صباح الأربعاء.

- قالت الحكومة المصرية، أنها لن تسمح بأي مظاهرات وستعتقل المحتجين وذلك بعد وقوع أكبر احتجاجات في عهد الرئيس حسني مبارك.

- الواحدة ظهراً، تم حجب موقع الفيس بوك .

- صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، بأن الحكومة المصرية مستقرة، رغم التظاهرات التي تشهدها مصر منذ صباح الثلاثاء. وهذا التصريح ما يعني ضمنياً تأييد الحكومة الأمريكية للحكومة المصرية، ولم تبد أي تعليق على الممارسات القمعية للشرطة المصرية، برغم سلمية المتظاهرين.

- أسفرت حصيلة المواجهات التي اندلعت خلال يومي ٢٥ و ٢٦ يناير بين قوات الأمن والمتظاهرين بالقاهرة وعدد من المحافظات،عن وفاة٤ بينهم جندي وإصابة١٦٢ شرطيا، و١١٨ مواطنا، بينما تم إلقاء القبض علي أكثر من مائة شخص حاولوا تنظيم مظاهرات احتجاجية من جديد بالقاهرة والمحافظات، في تحد للقرار الذي أصدرته الداخلية بحظر أي مظاهرات أو تحركات ثوريةأو تجمعات احتجاجية أو مسيرات.

***

الخميس ٢٧يناير:

- في أول تعليق رسمي على الأحداث الأخيرة، أكدت جماعة الإخوان أن حركة الشعب التي بدأت ٢٥ يناير، سلمية وناضجة ومتحضرة ويجب أن تستمر هكذا ضد الفساد والقهر والظلم حتى تتحقق المطالب الإصلاحية المشروعة، وعلى رأسها حل مجلس الشعب وإجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت إشراف قضائي كامل.

- طالبت جماعة الإخوان المسلمين أعضائها، بالنزول والتضامن مع المتظاهرين، غداً بعد صلاة الجمعة، والحكومة تعتقل كبار أعضائها.

- قال محمد البرادعي المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية والحاصل على جائزة نوبل للسلام متحدثا لـ «رويترز»، قبيل توجهه جوا من فيينا إلى القاهرة يوم الخميس،أن مبارك «خدم البلاد لثلاثين عاما وحان الوقت لتقاعده»، وقال: «أعتقد أن مظاهرات كبيرة ستخرج غدا في كل أنحاء مصر وسأكون معهم هناك». ودعا إلى أن تكون المظاهرات سلمية، وقال أنه مستعد لتولي السلطة في مصر بصورة مؤقتة إذا طالبه الشارع بذلك.

- تم خطف وائل غنيم واعتقاله ليلاً من قبل أشخاص يرتدون زياً مدنياً وأخذوه إلى مباحث أمن الدولة.

- تم اعتقال د/ عصام العريان ود/ محمد مرسي وعدد من قيادات الإخوان المسلمين، لتخوف الأمن من حشد قيادات الإخوان لشبابهم وأنصارهم بالميدان.

الجمعة ٢٨ يناير(جمعة الغضب):

- في صباح هذا اليوم، تم قطع خدمة شبكة الإنترنت وكذلك خدمات شبكات التليفون المحمول بكافة الجمهورية، وذلك لمنع تواصل المتظاهرين بعضهم ببعض.

- خروج مئات الآلاف من مساجد الجمهورية بعد صلاة الجمعة. وشهد شارع الأزهر مسيرات حاشد ومظاهرات ضخمة عقب صلاة الجمعة،استخدمت فيها قوات الشرطة قنابل مسيلة للدموع وطلقات صوتية لتخويف المواطنين الذين انطلقوا في مسيراتهم من الجامع الأزهر والجوامع المحيطة به. وردد المتظاهرون هتافات تطالب

بـ«إسقاط النظام»، والثأر ممن تسببوا في سقوط شهداء في مدينة السويس في الاحتجاجات الأخيرة التي يشهدها عدد من المحافظات المصرية.

- فرضت السلطات المصرية الإقامة الجبرية على الدكتور محمد البرادعي، الرئيس السابق لوكالة الطاقة الذرية.

- أشعل المتظاهرون النار بالمقر الرئيسي للحزب الوطني بكورنيش النيل، وتم تحطيم عدداً من مقار الحزب الوطني في القاهرة والمحافظات.

- فتح السجون وخروج المجرمين و البلطجية، وانسحاب الشرطة، بعد ملئ الهواء بالغازات المسيلة للدموع، وانتشار الفوضى وأعمال السلب والنهب والبلطجة، واقتحام أقسام الشرطة التي أصبحت خاوية على عروشها من الضباط والجنود.

- نهب البازارات المحيطة بالمتحف المصري، حيث قام بعض البلطجية بالدخول وسط المتظاهرين، وعبور البوابة الرئيسية الخاصة بالمتحف المصري بميدان التحرير .وتسللوا وقاموا بكسر البوابات الزجاجية الخاصة بالبازارات حول المتحف وقاموا بسرقة محتويات البازار ، كما قاموا بالسيطرة علي السيارات الخاصة بالدفاع المدني وسرقة محتوياتها وإشعال النيران.

- قرر الرئيس حسنى مبارك، بصفته الحاكم العسكري، فرض حظر التجول في جميع أنحاء الجمهورية ابتداء من الساعة السادسة مساء حتى السابعة صباحاً. كما نزلت وحدات الجيش المصري لأول مرة بمدرعاتها إلى الشوارع.

- مقتل أكثر من ٨٠٠ شخصا وإصابة أكثر من ألف متظاهر في كافة أنحاء الجمهورية، وحصلت محافظات الإسكندرية والسويس والقاهرة على النصيب الأكبر من الضحايا.

- دهس سيارة تحمل لوحات معدنية لهيئة دبلوماسية العشرات من المتظاهرين وخلفت علي الأقل ١٥ قتيلاً وعشرات الجرحى ووقعت الحادثة في شارع القصر العيني بجوار السفارات الأمريكية والبريطانية، وتم الكشف لاحقاً أن السيارة التي أصبحت حديث العامة هي سيارة تابعة للسفارة الأمريكية.

- دهس جموع الحاشدين بسيارات تابعة للأمن المركزي مما خلف ورائهم الكثير من القتلى والمصابين بإصابات بالغة الخطورة.

- نزول عربات الجيش والدبابات والمدرعات إلى الشوارع لحفظ الأمن.

- وفي نهاية هذا اليوم، أفلتت الأمور من يد الحكومة المصرية، ولم تستطع مقاومة المتظاهرين.

السبت ٢٩ يناير:

- بلغت أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير حوالي ٥٠٠٠٠ متظاهر وظهرت بعض الصور لجنود من الجيش يرفعون العلم المصري مع المتظاهرين.

- انتشار عصابات في كافة أحياء أنحاء مصر تقوم بأعمال النهب والسلب مع تجاهل تام للشرطة المصرية بل وظهرت ادعاءات بأن المحرض الأساسي للسرقة هم رجال الشرطة.

- اقتحام سجن أبو زعبل شديد التحصين وحدوث إطلاق نار مكثف، وبدء انتشار شائعات عن تصفية المعتقلين السياسيين. وسادت حالة من التوتر الأمني والتمرد في عدد من السجون المصرية، خاصة في ليمان طره وأبو زعبل والقناطر، وأن ثمانية من نزلاء سجن أبو زعبل قتلوا برصاص قوات الأمن وأن ١٢٣ آخرين أصيبوا أثناء محاولتهم الهروب من السجن.

- الجيش المصري يتصدي لمحاولة اقتحام مطبعة البنك المركزي المصري.

- قبول استقالة أحمد عز عضو أمانة السياسات في الحزب الوطني.

- أذاع التلفزيون المصري عن خطاب للرئيس المصري حسني مبارك، أعلن فيه تعيين عمر سليمان نائباً لرئيس الجمهورية، وطلب من الحكومة تقديم استقالتها، مع وعد بتشكيل حكومة أفضل ، ووعد بحل المشكلات الاقتصادية وتوفير فرص أكبر للشعب المصري للنمو والرخاء وزيادة فرص الحريات.

- تعرض اللواء عمر سليمان، نائب رئيس الجمهورية، لمحاولة اغتيال، في منطقة

منشية البكري يوم ٢٩ يناير الماضي، عقب حلفه اليمين الدستورية نائباً لمبارك مباشرة.

- رفض المتظاهرون تعيين عمر سليمان كنائب للرئيس واستمرار الاحتجاجات، والمطالبة برحيل مبارك.

- تم تمديد حظر التجول ليصبح من الرابعة عصرًا إلى الثامنة صباحًا.

- تدمير الكثير من مقار الحزب الوطني وأقسام الشرطة بمدن الجمهورية.

الأحد ٣٠ يناير:

- تمرد في سجن وادي النطرون على الطريق الصحراوي بين القاهرة والإسكندرية على بعد مئة كم شمال العاصمة المصرية. وقدر عدد السجناء الهاربين بعدة آلاف قاموا بتمرد وتمكنوا جميعا من الفرار بعد أن استولوا على أسلحة رجال الأمن. ويضم هذا السجن عددا كبيرا من الإسلاميين المحتجزين فيه منذ سنوات إضافة إلى بعض السجناء الجنائيين، وبعد شهور أثير أن الذي ساعد المساجين في الهروب، هم حركة حماس الفلسطينية، وذلك لتهريب سجناء الإخوان المسلمين المصريين بالإضافة لسجناء حماس الفلسطينيين. (ومن المعروف أن حركة حماس الفلسطينية هي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين).

- عمل لجان شعبية بجميع شوارع مصر، مكونة من الأهالي، وذلك للحفاظ على بيوتهم وممتلكاتهم، وأسرهم، من البلطجية الهاربين من السجون.

- قام الجيش بعمل تعزيزات أمنية من أفراد الجيش بكافة مدن مصر، ولأول مرة يرى الشعب المصري الدبابات والمدرعات ورجال القوات المسلحة يجوبون الشوارع للحفاظ على الأمن، بعد اختفاء رجال الشرطة نهائياً من الشوارع.

- البرادعي يصل لميدان التحرير، وسط هتافات المتظاهرين حين وصوله.

- الرئيس الأمريكي أوباما أبلغ مبارك بضرورة عمل إصلاحات جذرية وملموسة للشعب المصري.

- دعت أغلب الدول الأوروبية الرئيس مبارك بعمل إصلاحات فورية وجذرية.

الاثنين ٣١ يناير:

- تعهد الجيش المصري في وقت سابق بالامتناع عن استخدام القوة ضد المتظاهرين.

- اعتقلت قوات الجيش نحو ٥٠ شخصا حاولوا اقتحام المتحف المصري في ميدان التحرير لنهبه.

- تشكيل حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق.

- الحكومة المصرية توقف حركة قطارات السكك الحديدية.

- دعا متظاهرون إلى مسيرة لقصر الرئاسة في مصر الجديدة يوم الجمعة ٤ فبراير ٢٠١١.

الثلاثاء ١ فبراير:

- تظاهر أكثر من ثمانية مليون متظاهر في كافه أنحاء الجمهورية، وتعد تلك أكبر تظاهرة منذ بداية الثورة، لإجبار مبارك على ترك الحكم والرحيل.

- أوقفت السلطات المصرية جميع المواصلات القادمة للقاهرة من المحافظات المجاورة.

- خرجت تظاهرات مؤيدة للرئيس مبارك - قدرت بالآلاف - في مناطق أخرى من العاصمة ولاسيما حي المهندسين وأمام مبنى التلفزيون.

- وزير الداخلية الجديد محمود وجدي، بتغيير شعار الشرطة من «الشرطة والشعب في خدمة الوطن» إلى «الشرطة في خدمة الشعب».

- أعلن الرئيس مبارك في خطاب له، ويصنف على أنه خطاب استعطافي، عن عدم نيته لترشحه لفترة رئاسية جديدة، وقال أنه يريد أن يبقى ويموت على أرض مصر.

الأربعاء ٢ فبراير (موقعة الجمل):

- هتافات في العديد من المدن المصرية ترفض خطاب مبارك وتطالب برحيله.

- عودة خدمة الإنترنت في جميع أنحاء مصر بعد توقف دام ٥ أيام.

- رئيس مجلس الشعب فتحي سرور الدستور يحتاج إلى شهرين ونصف لتعديله، محمد البرادعي يقول إن طلب مبارك تعديل الدستور خدعة للاحتفاظ بالسلطة، القوى المعارضة تدعو إلى مواصلة التظاهر.

- دخول بعض البلطجية المؤيدين لمبارك ميدان التحرير يمتطون الخيول والجمال، ويركبون عربات تجرها الخيول وهم يلوحون بالسياط والعصي.

- ظهور عدة آلاف في ميدان مصطفي محمودبالمهندسين في القاهرة للتعبير عن تأييدهم لمبارك، وحدثت اشتباكات بالعصي والحجارة بين المؤيدين والمعارضين.

- ظهور بلطجية حاولوا تفريق المظاهرات المناوئة لمبارك في العديد من المحافظات وخاصة بالإسكندرية وبورسعيد وقاموا بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين وقد تدخل الجيش لصدهم بإطلاق النار في الهواء.

- دخول رجال شرطة بزي مدني حول ميدان التحرير- وتم التعرف عليهم من خلال الهويات الشخصية التي وقعت منهم وتم عرضها من قبل المتظاهرين- وقاموا بإحداث العديد من الاشتباكات في محيط الميدان، محاولة منهم إخراج المتظاهرين من الميدان، وقاموا بإلقاء قنابل «المولوتوف» على المتظاهرين من على أسطح المباني المجاورة للميدان، ولم يتدخل الجيش لفض تلك الاشتباكات، التي استمرت لعدة ساعات.

- طلب عمر سليمان نائب الرئيس المصري جميع المتظاهرين العودة إلى منازلهم والتقيد بحظر التجول من أجل استعادة الهدوء قائلا إن الحوار مع القوى السياسية مرهون بانتهاء الاحتجاجات في الشوارع.

الخميس ٣ فبراير:

- وفي حوالي الساعة الرابعة والنصف فجرا، بدأ هجوم آخر من البلطجية على المعتصمين بميدان التحرير من جهة ميدان عبدالمنعم رياض ومن فوق كوبري السادس من أكتوبر وكان الهجوم الأكثر وحشية على المعتصمين هناك حيث تمثل الهجوم في

سيارات تمر من أمام الميدان بها بلطجية يطلقون النار عشوائيا من المدافع الرشاشة وبكثافة غير معهودة على المتظاهرين.

- وأصدر النائب العام المصري عبد المجيد محمود قرارًا بمنع سفر أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، ووزير الداخلية السابق حبيب العادلي، ووزير السياحة السابق زهير جرانة، ووزير الإسكان أحمد المغربي تم تجميد حساباتهم المصرفية .

- قال حسني مبارك في حوار له على قناة ABC الأمريكية، أنه يود الاستقالة لكنه يخشى الفوضى، وقال أنه مستاء جدًا لمشاهد العنف في البلاد، ولا يريد أن يرى المصريين يقتتلون فيما بينهم.

- وفي حوار لرئيس الوزراء الجديد أحمد شفيق للصحفيين قال أن هذه الاحتجاجات تبث صورة سيئة للمصريين خارج البلاد، وقدم اعتذاراً للشعب المصري عن التعدي على المتظاهرين، وتعهد بمعاقبة المسئولين.

الجمعة ٤ فبراير (جمعة الرحيل):

- أعلنت قوى المعارضة في مصر هذا اليوم كيوم لزحف الجماهير لإسقاط الرئيس محمد حسني مبارك.

- تظاهر عشرات الآلاف في ميدان التحرير، مطالبة بتنحي مبارك.

- في المقابل دعا المؤيدون لنظام الرئيس مبارك إلى مظاهرات في نفس اليوم وأطلقوا عليها «جمعة الاستقرار» أو «جمعة الوفاء».

- منعت السلطات المصرية وزير التجارة السابق رشيد محمد رشيد من السفر خارج البلاد، ولكنه بالفعل كان خارج البلاد، وتحديداً في دبي.

- من جهة أخرى التزمت حكومة أحمد شفيق بوعدها بعدم التعرض للمظاهرات وإبطال حركات الحزب الوطني الديمقراطي واختفاء للبلطجة والعنف الذي حدث قبل ذلك.

- في صباح هذا اليوم تعرض موقع قناة الجزيرة على الإنترنت (الجزيرة نت)

لاختراق وقرصنة، وقام فيه القراصنة باختراق نظام الإعلانات في الموقع، وقاموا بنشر إعلان مسيء يحمل عنوان «معا لإسقاط مصر».

- وفي حديث خاص لأحمد شفيق لقناة العربية قال أنه يستبعد تفويض الرئيس حسني مبارك سلطاته لنائبه عمر سليمان، وقال: إن «بقاء مبارك رئيساً مصدر أمان للبلد». وأضاف شفيق: «نحتاج الرئيس لأسباب تشريعية»، وأن «مبارك خدم البلاد لمدة ٣٠ سنة وهو لا يحتاج البقاء لعدة أشهر إضافية»، وشدد على أن «مبارك لم يرتكب أخطاء في حق الشعب المصري»، وأكد أن « لحكومة تقدم ضمانات أمنية للمتظاهرين بعدم ملاحقتهم أمنيا».

- قام الجيش المصري بخفض مدة حظر التجوال ليبدأ من الساعة السابعة مساءً حتى الساعة السادسة صباحاً.

- الإخوان المسلمون يشقون صفوف المتظاهرين في الإسكندرية وينظمون صلاة خاصة بهم بجانب متظاهرين آخرين يؤدون نفس الصلاة.

السبت ٥ فبراير:

- وضع وزير الداخلية السابق حبيب العادلي مع ٣ من قياداته تحت الإقامة الجبرية.

- إقصاء جمال مبارك وصفوت الشريف من الحزب الوطني الديمقراطي، وتعيين حسام بدراوي أميناً للحزب.

- حدث تفجير استهدف أنبوب الغاز الطبيعي الواصل بين مصر والأردن في الصباح الباكر لهذا اليوم وإسرائيل قررت وقف وارداتها مؤقتاً من الغاز الطبيعي المصري بعد هذا التفجير. وأفادت بعض العناصر الأمنية أن عناصر أجنبية كانت السبب وراء التفجير(وكان المقصود بالعناصر الأجنبية حركة حماس الفلسطينية).

- اللواء عمر سليمان يبدأ في إجراء محادثات مع المعارضة، والبعض قال إن هذه المحادثات تعد محاولة منه للالتفاف حول مطالب الثوار.

***

الأحد ٦ فبراير (يوم الشهيد):

- التقى نائب الرئيس المصري عمر سليمان، بمجموعات من قوى المعارضة بينهم ممثلون عن جماعة الإخوان المسلمين وبمشاركة حزب الوفد الليبرالي وحزب التجمع اليساري وممثلون عن البرادعي أبرز المعارضين لمبارك لإيجاد حل للأزمة السياسية التي تشهدها البلاد. وانتهى هذا الاجتماع إلى التوافق على تشكيل لجنة لإعداد تعديلات دستورية في غضون شهور، والعمل على إنهاء حالة الطوارئ في أقرب وقت، وتشكيل لجنة وطنية للمتابعة والتنفيذ وتحرير وسائل الإعلام والاتصالات وملاحقة المتهمين في قضايا الفساد.

- طلب بعض الشباب من سليمان أثناء الاجتماع، الإفراج عن وائل غنيم، وفي مساء اليوم تقرر الإفراج عنه، وأفرج عنه في اليوم التالي.

- ومحاولة من الحكومة على تهميش المظاهرات، استأنفت البنوك المصرية في هذا اليوم عملها بشكل تدريجي بعد إغلاقها منذ ٢٧ يناير.

- أقيمت صلاة الغائب على أرواح مَن قتلوا في اشتباكات مع قوات الأمن المصرية منذ انطلاق الثورة الشعبية يوم ٢٥ يناير.

- طلب رئيس الوزراء المصري أحمد شفيق بقاء الاعتصام في ميدان التحرير وعودة الحياة بشكل طبيعي في أنحاء الجمهورية.

- شهدت مدن المحلة الكبرى والزقازيق وطنطا وبني سويف وأسيوط ودمنهور والعريش مظاهرات حاشدة مطالبة برحيل الرئيس مبارك.

الإثنين ٧ فبراير:

- الإفراج عن وائل غنيم.

- تقصير فترة حظر التجوال ليصبح من الساعة الثامنة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً.

- اجتمع حسني مبارك بالحكومة الجديدة في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، وحضر الاجتماع نائبه عمر سليمان والدكتور أحمد شفيق رئيس الوزراء

والدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس مجلس الشورى صفوت الشريف ووزير الدفاع والإنتاج الحربي حسين طنطاوي.

- منع المعتصمون الجيش المصري من فتح (مجمع التحرير) والذي يعد أهم مجمع حكومي في مصر، رافضين بذلك عودة الحياة الطبيعية إلى هذا الشريان الحيوي.

- أعلن المستشار سري صيام رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلى، أن المحكمة بدأت في توزيع كل الطعون الانتخابية المقدمة ضد أعضاء مجلس الشعب على دوائر المحكمة لسرعة البت فيها، وأكد صيام أن الطعون على الانتخابات البرلمانية البالغ عددها ١٥٢٧ طعناً موزعة على ١٩٥ دائرة انتخابية، وسيتم اعتباراً من الأسبوع المقبل إرسال ما ينتهي من التحقيقات وإعداد التقارير بشأنها إلى مجلس الشعب، لكي يتولى بدوره اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في الدستور بشأن الفصل في صحة العضوية، موضحاً أن المحكمة ستوالي العمل فيها بصفة مستمرة حتى يتم الانتهاء من كل الطعون.

- فشل المفاوضات بين الحكومة المصرية وبعض القوى السياسية المعارضة في إنهاء الاحتجاجات المتواصلة في القاهرة.

- الرئيس الأمريكي أوباما يقول إن مصر لا يمكن أن تعود إلى ما كانت عليه قبل بدء الاحتجاجات، وأن وقت التغيير قد حان، وأن الشعب المصري يريد انتخابات حرة ونزيهة وحكومة تلبي رغباته.

الثلاثاء ٨ فبراير:

- استمرار وتزايد التظاهرات والاعتصامات في جميع ربوع مصر.
- استقبال متظاهري التحرير لوائل غنيم استقبال الفاتحين.
- تشكيل لجنة تعديل الدستور.
- تم حرق مبنى المحافظة في بورسعيد.

الأربعاء ٩ فبراير:

- نقل مدير أمن الوادي الجديد ومحاكمة ضابط الشرطة أحمد السكري معاون

مباحث الخارجة بعد تعديه بألفاظ خارجة علي الأهالي ومقتل ٥ أشخاص في مواجهات مع الأمن.

- استقالة وزير الثقافة الجديد/ جابر عصفور وقيل أنها لأسباب صحية.

- بدأ المعتصمون في ميدان التحرير بناء وتصميم ١٠ دورات مياه وسط الميدان، وقام طلبة وخريجي الكليات الفنية بالرسم على أبواب وحوائط دورات المياه، حتى تشكل مظهراً حضارياً ومثالاً يحتذى به في أنحاء العالم.

- تأجيل عودة الدراسة إلى المدارس والجامعات أسبوعا آخر بسبب الثورة لتبدأ في ١٩ فبراير.

- المعتصمون ينظمون وقفة بالشموع في التاسعة من مساء اليوم، ويصلون صلاة الغائب، وذلك بمناسبة ذكرى الأربعين لشهداء كنيسة القديسين بالإسكندرية، والتي حدثت ليلة رأس السنة الميلادية.

- لجنة تعديل الدستور التي تضم ١١ شخصية قضائية تجتمع للمرة الأولى في مقر دار القضاء العالي.

- الفريق أحمد شفيق رئيس الوزراء يدير الوزارة من مقر وزارة الطيران، نتيجة حصار المتظاهرين لمجلس الوزراء، ومنع أحد من الدخول.

- تلقى أعضاء مجلسي الشعب والشورى تنبيهات بعدم الذهاب لمقر أي من المجلسين خشية حصار المتظاهرين لهم.

- عشرات المظاهرات الفئوية تطالب بتحقيق مطالب شخصية لهم، كموظفو الهلال الأحمر في رمسيس يقطعون الشارع ويحتجون على عدم تعيينهم، وعمال من شركات «بتروتريد» و«بترومنت» و«إيبسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» اعتصموا أمام وزارة البترول، وذلك للتعبير عن مطالبهم الممتدة على مدار السنوات الماضية، وموظفو البريد يتظاهرون في العتبة ويطالبون بإقالة رئيس الهيئة وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك عمال النقل العام يحتجون على عدم صرف حوافزهم، وموظفو جريدة روزاليوسف يطلبون إقالة رئيس مجلس الإدارة وكذلك رئيس التحرير،

واعتصام مفتوح في مستشفي كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين.

الخميس ١٠ فبراير:

- البلاد تشهد أضخم مظاهرات ثورة يناير، والمتظاهرون ينظمون مظاهرة كبرى يوم الجمعة، ويخططون لاقتحام القصر الجمهوري، إذا لم يرحل مبارك.

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعلن انعقاده بشكل دائم ويتابع الأحداث الجارية بدون الرئيس مبارك بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يصدر البيان الأول له:(انطلاقا من مسئولية القوات المسلحة والتزاما بحماية الشعب ورعاية مصالحه وأمنه وحرصا على سلامة الوطن والمواطنين ومكتسبات شعب مصر العظيم وممتلكاته وتأكيدا وتأييدا لمطالب الشعب المشروعة..انعقد يوم الخميس الموافق العاشر من فبراير ٢٠١١ المجلس الأعلى للقوات المسلحة لبحث تطورات الموقف حتى تاريخه. وقرر المجلس الاستمرار في الانعقاد بشكل متواصل لبحث ما يمكن اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم).

- المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعلن انعقاده بشكل دائم ويتابع الأحداث الجارية بدون الرئيس مبارك بصفته القائد العام للقوات المسلحة.

- .بعض القنوات تتكهن بتنحي مبارك في هذه الليلة، وقال حسام بدراوي أمين الحزب الوطني الديمقراطي بأنه يتوقع أن يستجيب مبارك لمطالب الشعب قبل حلول يوم الجمعة.

- أصدر الرئيس مبارك في خطابه الثالث والأخير بأنه ينقل صلاحيته إلى نائب الرئيس حسب الدستور. ويقرر تعديل خمس مواد من الدستور، وإلغاء مادة سادسة.

- وبعد الخطابين اللذين ألقاهما الرئيس مبارك ونائبه سليمان، توجهت أعداد من المحتجين تقدر أعدادهم بثلاثة آلاف شخص تجاه منطقة القصر الجمهوري. كما حاصر عشرات الآلاف مبنى التلفزيون القريب من ميدان التحرير، والذي تتولى حراسته قوات من الحرس الجمهوري.

- أصاب المتظاهرون بحالة من الانهيار والرفض التام لخطاب الرئيس مبارك، وكان البعض يهتف: «يسقط مبارك، يسقط مبارك، ارحل ارحل»، بينما رفع آخرون أحذيتهم في اتجاه الشاشة التي كانت تنقل خطاب مبارك، ودعا متظاهرون آخرون إلى بدء إضراب مدني عام حتى سقوط النظام،وعلى أثر هذا الخطاب ووسط تحذيرات أمنية مشددة توجه متظاهرون ويقدر عددهم بحوالي ثلاثة آلاف متظاهر إلى مقار رئاسة الجمهورية في أماكن متفرقة بالقاهرة، كما حاصر قرابة عشرة آلاف شخص مبنى التليفزيون بماسبيرو وقرروا الاعتصام أمامه وكذلك القصر الجمهوري معلنين بذلك رفضهم التام لخطاب السيد الرئيس مما كان له أقوى النتائج التي تمثلت في يوم غد، وهو اليوم الأخير للثورة.

الجمعة ١١ فبراير (جمعة الرحيل- جمعة الزحف- جمعة النصر):

- صباح هذا اليوم ألقى الجيش بيانه الثاني قائلاً فيه أنه يكفل «إجراء تعديلات دستورية وانتخابات حرة نزيهة، ويضمن الإصلاحات» التي تعهد بها الرئيس حسني مبارك في خطابه الخميس، وتعهد «بإنهاء حالة الطوارئ» ، وقال البيان إنه يضمن «إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، والفصل في الطعون الانتخابية لأعضاء مجلس الشعب وما يتبعها من إجراءات، وإجراء التعديلات الدستورية، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وصولاً إلى مجتمع ديمقراطي حر»، ودعا الجيش المصري إلى «عودة الحياة الطبيعية» في البلاد، محذراً من «المساس بأمن وسلامة الوطن والمواطنين»، وقال بيان الجيش إنه «يتعهد بعدم الملاحقة الأمنية للمتظاهرين الشرفاء الذين رفضوا الفساد وطالبوا بالإصلاح».

- حذر المعارض المصري محمد البرادعي على موقع تويتر من «انفجار» الوضع في مصر، داعياً الجيش إلى التدخل «لإنقاذ البلاد كي لا تنجرف مع التيار»، بعد رفض الرئيس حسني مبارك التخلي عن السلطة، وأضاف في تصريحات الخميس أن «مصر على أعتاب انفجار، وعلى الجيش أن يتدخل لإنقاذ البلاد الآن، وذكر البرادعي «أنه أمر مذل بالنسبة لرئيس أن يكون دون سلطة ولكنه يريد مع ذلك أن يبقى رئيساً، إنه وضع مريع»، معتبراً أن المصريين لن يقبلوا في أي حال مبارك ونائبه، وأردف قائلاً:إن «سليمان ليس إلا امتداداً لمبارك، إنهما توأمان، وأي منهما ليس مقبولاً من الشعب».

- خبر هام وعاجل: في تمام الساعة السادسة من مساء هذا اليوم أذاعت كافة قنوات تليفزيونات العالم بأسره قرارًا هام من رئيس الجمهورية محمد حسني مبارك، أذاعه نيابة عنه نائبه اللواء عمر سليمان، وكان نص البيان كالتالي:

«بسم الله الرحمن الرحيم، أيها المواطنون، في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد، قرر السيد الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد، والله الموفق والمستعان».

obeikan.com